

انتاجية برامج الإنفاق العام ودورها في الحد من معدلات البطالة (2014-2001)

عدة أسماء: طالبة دكتوراه جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

adda.asmaa90@gmail.com

بروبة فتيحة: طالبة دكتوراه جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

berrouba.eco@gmail.com

ملخص:

لقد عززت الجزائر اهتمامها بالنمو الاقتصادي مؤخرا كونه يساهم في ضمان مستوى حياة أفضل، حيث انتهجت سياسة انفاقية توسعية مستخدمة في ذلك أوجه الإنفاق المختلفة من خلال تنفيذها لبرامج الإنفاق العام خلال الفترة 2014-2001، مستغلة في ذلك الانفراج المالي الذي عرفته نتيجة تحسن العوائد النفطية ، وقد جاءت هذه الدراسة بهدف توضيح أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تتبع مسار السياسة الانفاقية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحسين معدلات النمو الاقتصادي .

وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك تأثير للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تنشيط الطلب الكلي إلا أنه يبقى تأثير ضعيف و محدود كونه لا يمس جميع قطاعات الاقتصاد خاصة القطاعات المنتجة مثل قطاع الصناعة الذي يعتبر ركيزة الاقتصاد، و يعود ذلك إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي و عدم قدرته على امتصاص الطلب المتولد عن ارتفاع حجم الإنفاق العام . بينما اقتصر النمو على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى إلى جانب قطاع البناء و الهياكل القاعدية و قطاع الخدمات ، حيث تبقى معدلات النمو رهينة بما يحدث في قطاع المحروقات بسبب تأثرها بكل أزمة بترولية .
الكلمات المفتاحية : النفقات العامة ، النمو الاقتصادي ، السياسة الاقتصادية .

Résumé

Suite a la pénurie des ressources financières due a la chute du cours du baril de pétrole , la politique économique préconisée depuis 2013 , accorde beaucoup plus de l'importance au taux de croissance du PIB hors hydrocarbures les dépenses publiques connu des baisses et d'autre priorités ont été initiées .

Notre travail de recherche a conclu qu'il existe réellement un effet direct des dépenses publiques sur le rythme de la croissance économique par le biais de la demande effectives telle que décrite par l'économiste J.M.KEYNZ .

Mots clés : dépenses publiques , croissance économique , politique économique .

مقدمة :

يرتبط تطور دور الدولة في الاقتصاد بتطور حجم الإنفاق العمومي الذي يعتبر صورة من صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و وسيلة فعالة تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إليها، والتي تعمل من خلالها على دفع عجلة النمو الاقتصادي كونه أقرب مؤشر لقياس الأداء الاقتصادي، حيث أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يشير بالضرورة إلى تحسن المستوى المعيشي، بما في ذلك ارتفاع نسبة التشغيل .

حيث باشرت الجزائر برامج انفاقية تنموية ضخمة تزامنا مع ارتفاع الإيرادات النفطية نتيجة تحسن أسعار البترول، حيث بادرت الجزائر ببرنامج دعم النمو الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009-2001 ثم البرنامج الخماسي 2010-2014 رغبة في تحسين معدلات

النمو الاقتصادي، ما يبرز إرادة و جهود الدولة الجزائرية في إتباع سياسة إنفاقية تنموية ذات طابع كينزي تسعى من خلالها نحو تنشيط الطلب الكلي بهدف تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية .

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل إنتاجية المال العام في ظل البرامج التنموية المنفذة في الجزائر من 2001-2014 و مدى تأثيرها على معدلات النمو و البطالة .

1. تحليل أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي و البطالة في الجزائر من (2001-2014).

تهدف جل دول العالم اليوم إلى تحسين المستوى المعيشي من خلال دعم النمو الاقتصادي بإعتباره أهم أهداف السياسة الاقتصادية التي تبنتها الجزائر عن طريق تنفيذ برامج الإنفاق العام و الرفع من الطاقات الإنتاجية في جل المجالات الاقتصادية و دعم سوق العمل من خلال تنشيط العمالة.

1.1. أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر على النمو الاقتصادي و البطالة خلال الفترة (2001-2009).

انطلاقا من المقاربة الكينزية نجد أن للإنفاق العمومي أثر ايجابي على نمو الناتج المحلي و تأتي هذه الدراسة على تحليل أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2009.

من خلال دراسة النتائج المحققة خلال نفس الفترة لإنتاجية المال العام عن طريق تحليل معدلات النمو الاقتصادي و البطالة في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو¹.

¹. بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان 2014/2015، ص: 03.

أ. تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2001).

الجدول 01 : تطور معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج القومي خلال الفترة (2001-2009).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	2.6	4.7	6.9	5.2	5.1	2.0	3.1	2.4	1.6
معدل النمو خارج المحروقات %	5.0	5.2	5.9	6.2	4.7	5.6	6.3	6.1	9.6
معدل النمو في قطاع المحروقات %	- 1.6	3.7	8.8	3.3	5.8	- 2.5	- 0.9	- 2.3	-8.0

Source : - Banque D'Algérie, Rapport annuel de la banque d'Algérie 2008, p 190

- Banque D'Algérie, Rapport annuel de la banque d'Algérie 2005, p 17

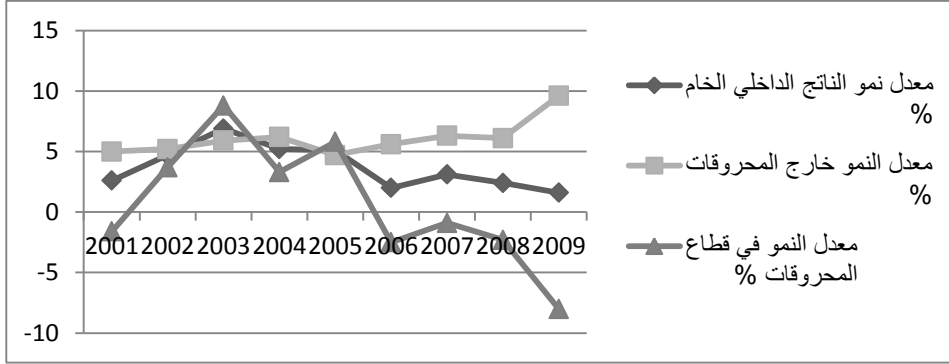
-World Bank .

من خلال قراءة الجدول نجد تطور معدلات النمو الاقتصادي كما يلي :

1. متوسط معدل النمو الاقتصادي للفترة 2004-2001 هو 4.85 %.

2. متوسط معدل النمو الاقتصادي للفترة 2009-2005 هو 2.98 % .

الشكل 01: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2001).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

بالمقارنة مع الفترة 1995-2000 عرفت الجزائر معدل نمو اقتصادي متواضع لم يتجاوز في المتوسط 3.2 % ، في حين تحسن معدل النمو مع بداية سنة 2001 أين بلغ 2.6 % ليسجل أقصى معدل له 6.9 % سنة 2003 وذلك بالتوازي مع تحسن معدل نمو قطاع المحروقات أين بلغت معدل 8.8 % كنتيجة لتطور أسعار البترول ، ليتراجع بشكل ملحوظ خلال سنة 2006 أين بلغ معدل النمو 2% نتيجة للتذبذب الذي عرفه قطاع المحروقات أين تراجع بنسبة 2.5- % خلال نفس السنة ، حيث أن مؤشر هذا القطاع قد سجل معدلات نمو سلبية في تحسن بعد 2006 ما ساهم في دعم معدل النمو الاقتصادي ، الذي عرف معدلات نمو جد متواضعة. وبالرجوع إلى معدلات النمو خارج قطاع المحروقات نجد أن هناك تحسن أين حققت أقصى معدل لها 10.5 % سنة 2009 حيث يبقى تأثير قطاع المحروقات مهيمن على معدلات النمو الاقتصادية التي سجلت في المتوسط معدل 3.81 % والذي لم يختلف أكثر عن ذلك المعدل المسجل خلال الفترة (1995-2000) بفارق 0.61 % والمستهدف بعد تسيير برنامج دعم النمو الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو.

الجدول 02 : معدل نمو أهم القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2009-2001). الوحدة: %

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المعدل المتوسط
المحروقات	- 1.6	3.7	8.8	3.3	5.8	- 2.5	- 0.9	- 2.3	- 8.0	0.92
الفلاحة	13.2	- 1.3	19.7	3.1	1.9	4.9	5.0	-5.3	21.1	6.4
الصناعة	2.0	2.9	1.5	2.6	2.5	2.8	0.8	4.4	4.7	2.6
الأشغال العمومية و البناء	2.8	8.2	5.5	8.0	7.1	11.6	9.8	9.8	9.2	8.0
الخدمات	6.0	5.3	4.2	7.7	6.0	6.5	6.8	7.8	6.8	6.3

Source : - Banque D'Algérie, Rapport annuel de la banque d'Algérie 2008 , p 190.

- Banque D'Algérie ,Rapport annuel de la banque d'Algérie 2005 , p 176 .

- الديوان الوطني للإحصائيات

1- قطاع الصناعة :

على غرار القطاعات الأخرى يمثل القطاع الصناعي العجلة الأساسية للنمو ومحور لتنشيط القطاعات الأخرى وبالرغم من هذه الأهمية إلا أنه تميز بمعدلات نمو ضعيفة تراوحت بين 1.5 % و 2.9 % خلال فترة برنامج دعم النمو 2004-2001

حيث خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005- 2009 سجلت معدلات نمو القطاع الصناعي نمو واضح بلغ أقصى معدل له 4.7 % سنة 2009 ، وذلك كنتيجة

لتحسن مؤشرات الإنتاج الصناعي للمؤسسات العمومية بقطاع الطاقة و المياه و الصناعات الإستخراجية و البناء الموضحة في الجدول إلا أنها تبقى غير كافية مقارنة بحجم الإنفاق العام الموجه للقطاع، و لتجاوز تدهور القطاع الصناعي و النقص الحاصل في إنتاج المؤسسات الصناعية العمومية ، استوجب رفع فاتورة الواردات، حيث تبقى مساهمة هذا القطاع محدودة في تشكيل القيمة المضافة للصناعة التحويلية .

الجدول 03 : مؤشر الإنتاجية الصناعية للمؤسسات العمومية للفترة (2001-2009).

(1989=100)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	الصناعات
293.4	273.9	253.9	239.6	231.7	211.6	200	187.7	179.9	الطاقة و المياه
139.2	147.1	150.7	148.5	149.6	145.2	143.7	133.8	128	المحروقات
137.3	132.8	120.9	104.5	91.0	82.7	83.6	83.1	77.3	ص الاستخراجية
62.9	57.7	55.5	71.5	70.6	73.6	73.2	67.2	62.8	ص ميكانيكية و كهربائية
113.1	114.2	116.1	108.5	112.7	105.4	96.8	104.8	98.6	مواد البناء
70.5	69.1	67.4	77.7	82.3	78.0	79.4	88.8	94.3	صناعات كيميائية
31.3	34.5	32.3	31.9	34.6	40.5	48.1	60.5	74.8	صناعات غذائية
18.4	18.2	18.4	21.2	24.6	24.6	28.9	29.6	28.5	نسيج

جلود و أحذية	15.4	13	12.1	13.5	10.9	9.2	7.4	7.4	6.6
الخشب و الورق	30.9	31.2	29.4	28.1	23.1	23.7	23.2	20.4	16.1
صناعات مختلفة	27.0	27.3	24.1	25.3	19	18.8	13	10.3	10.3
المؤشر العام	58.0	86.2	87.0	87.3	88.7	88.4	90.1	91.8	92.2
المؤشر العام خ المحروقات	74.8	75.1	73.7	73.8	74.6	74.2	73.1	76.3	78.9

المصدر: المرجع السابق ، ص: 160، 177، 191.

2- القطاع الفلاحي :

لقد خص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي القطاع الفلاحي مبلغ قدره 55.9 مليار دج ، بغية دعم المشاريع في القطاع الفلاحي و رفع مردودية القطاع و المنتجات الزراعية ، و مع تذبذب المناخ عرفت معدلات النمو القطاع الفلاحي تذبذب أين تراوحت بين 1.3- % سنة 2001 و 19.7 % كأقصى معدل لها سنة 2004 التي شهدت نسبة مغياثية معتبرة ، وبالرغم من ذلك لم يعرف القطاع استجابة قوية مقارنة بحجم الغلاف المالي الموظف لهذا الدعم ، كون أن مردودية هذا القطاع يتأثر بالدرجة الأولى بالمناخ و إلى حد كبير بدرجة التساقط .

وقد دعم القطاع الفلاحي ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) بمبلغ مالي قدره 300 مليار دج ، ما ساهم بشكل كبير في تطور معدلات النمو الفلاحية على طول الفترة ما عدا سنة 2008 أين تدهور نمو القطاع بشكل حاد بمعدل 5.3- % و ذلك بسبب الجفاف و قلة التساقط الذي عرفته الجزائر تلك السنة ، و لتعرف من جديد انتعاشا كبيرا سنة 2009 بمعدل 21.1 % و بالاختصاص في إنتاج الحبوب و يبقى معدل نمو القطاع غير كافٍ بالنظر إلى

حجم الموارد التي حاز عليها القطاع، حيث تبقى انتاجية القطاع ترتبط بالدرجة الأولى بطبيعة الظروف المناخية السائدة و التي تشهد تقلبات كثيرة و تقف حاجزا أمام ازدهار القطاع الفلاحي .

3- قطاع الأشغال العمومية و البناء :

يشكل قطاع البناء و الأشغال العمومية مساهمة كبيرة في نمو الناتج المحلي إلى جانب دوره في توسيع حجم العمالة، حيث تميز قطاع الأشغال العمومية و البناء بنمو واسع من خلال تصدره لمعدلات نمو جيدة مقارنة بباقي المعدلات القطاعية الأخرى، أين بلغ متوسط معدل نمو القطاع 8% و يعود ذلك إلى حيازته على نسبة هامة من المشاريع التي دعمها مخطط الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حيث حصد حوالي 1913.6 مليار دج ضمن استثمارات مدرجة في برامج هياكل قاعدية و منشآت أساسية و هذا ما يعكس أداء القطاع طول الفترة 2001-2009، من حيث مساهمته في الناتج، إلا أن زلزال 21 ماي 2003 عرقل نمو القطاع خلال تلك السنة أين سجلت تراجع ملحوظ بمعدل 5.5% .

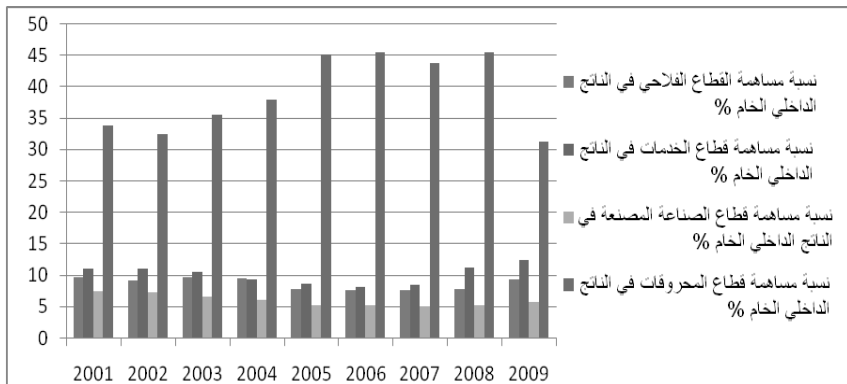
4- قطاع الخدمات :

يساهم قطاع الخدمات بنسبة هامة في الناتج المحلي بعد قطاع المحروقات ، اين بلغت نسبته 31.28% سنة 2009 ، ما يبرز أهمية دور القطاع في تشكيل القيمة المضافة ، أين سجل متوسط معدل نمو 6.3% كان وراء نموها السريع برنامج الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو من خلال تحديث و تطوير القطاع ، و دعم انفتاحه على الأسواق الدولية و تحرير التبادل التجاري و تنميته ، و هذا ما اثر بالايجاب على تحسن معدلات النمو في القطاع .

5- قطاع المحروقات :

يعتبر قطاع المحروقات أهم قطاع موجه للاقتصاد ككل حيث يرتكز النمو الاقتصادي في الجزائر بالدرجة الأولى عليه ، حيث تزامنا مع نفس الفترات الذي عرف فيها القطاع معدلات نمو سلبية عرفت معدلات النمو الاقتصادي تراجع و يظهر ذلك في الفترات 2001 ، 2006 ، 2007 ، 2008 ، 2009 و السبب وراء ذلك يرجع إلى عدم التجاوب في العرض و الطلب على البترول نتيجة ضغوطات OPEC مما أثر سلبا في أسعار البترول و هذا ما كان وراء المعدلات غير مرضية التي سجلها القطاع ، حيث يعتمد تحسن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر بنسبة كبيرة على تحسن أسعار النفط و انتعاش قطاع المحروقات ، باعتبار أن القطاع يساهم بنسبة 39.04 % في تكوين الناتج الداخلي الخام فترة الدراسة .

الشكل 02 : نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام للفترة (2001-2009)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على :

- Banque D'Algérie ,Rapport annuel de la banque d'Algérie 2008 , p 189 .
- Banque D'Algérie ,Rapport annuel de la banque d'Algérie 2005 , p 175 .
- Banque D'Algérie ,Rapport annuel de la banque d'Algérie 2013 , p 158

حيث تبقى النتائج المحققة متواضعة بالمقارنة مع حجم الأموال الموظفة و يبقى تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2009 ضعيف نسبيا ، باعتبار قطاع المحروقات المساهم الأول في الناتج الداخلي الخام غير مستقر ويرتكز على عوامل خارجية ناتجة عن التغير في أسعار النفط ، بينما عرفت باقي القطاعات نسب نمو جد متواضعة و متذبذبة باستثناء قطاع الأشغال العمومية و قطاع الخدمات عرفا استجابة مرضية لمضاعف الإنفاق العام².

ب. تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2009 .

و يلاحظ أيضا خلال السنوات الأخيرة تحسن في معدلات البطالة مقارنة بالسنوات السابقة فترة التعديل الهيكلي ، حيث منذ سنة 2001 بدأت معدلات البطالة بالانخفاض حيث أن مباشرة الدولة لسياسة الإنعاش الاقتصادي ساهم بامتصاص البطالة كون إنشاء هذه المشاريع يتطلب المزيد من القوى العاملة، فقد بلغت نسبة التشغيل 89.83% سنة 2009 و تصدر قطاع البناء والأشغال العمومية أكبر نسبة من العمالة بلغت 18.13% من مجموع العمالة المشغلة كنتيجة لارتفاع حجم الاستثمار بالقطاع خلال نفس الفترة ، ثم قطاع الخدمات التي شغل نسبة هامة أيضا من اليد العاملة بين قطاع التجارة و المواصلات و النقل و التي انتقلت من 2565 عامل سنة 2001 إلى 3260 عامل سنة 2009 أي بنسبة زيادة قدرها 27.09% بينما يبقى قطاع الفلاحة يوفر مناصب شغل متذبذبة ظرفية كنتيجة لتأثر القطاع بالمناخ بينما عرف قطاع الصناعة نسب عمالة ضعيفة مقارنة بباقي القطاعات ما يعكس ضعف أداء القطاع من خلال ضعف استجابته لبرامج الإنعاش الاقتصادي

² وليد عبد الحميد عايب ، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية ، مكتبة حسن العصرية ، بيروت لبنان ، 2010 ص ص: 314-316.

و هذا ما يبرز أهمية مساهمة الإنفاق الحكومي في زيادة نسبة التشغيل و امتصاص البطالة حيث تبقى معدلات التشغيل في الجزائر ترتبط بالدرجة الأولى بحجم التدخل الحكومي .
الجدول 05 : تطور معدلات البطالة و التشغيل في الجزائر (2009-2001) . الوحدة فرد واحد

المؤشرات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
حجم العمالة المشغلة	5199	5462	5741	5976	6222	6517	6771	7002	9472
الفلاحة	1328	1438	1565	1617	1683	1780	1842	1841	1242
الصناعة	503	504	510	523	523	525	522	530	1194
الأشغال العمومية والبناء	803	860	907	977	1050	1160	1261	1371	1718
إدارة	1456	1503	1490	1510	1527	1542	1557	1572	5318
نقل مواصلات تجارة النقل	1109	1157	1269	1349	1439	1510	1589	1688	
أعمال منزلية و قطاعات أخرى	1398	1455	1537	2070	2275	2485	2498	2579	
حجم العمالة النشطة	9075	9305	9540	9780	10027	10267	10514	10801	10544
معدل البطالة	3.27	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2

Source : Banque d'Algérie , op-cit , p : 162,180,194 .

و لتتبع أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الواردات نجد أن زيادة الإنفاق الحكومي أدت إلى ارتفاع فاتورة الواردات وذلك لتلبية الطلب المحلي على السلع الناجم عن نمو العمالة نتيجة ضعف وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي واستجابته للطلب المحلي ما يؤدي إلى تسرب رأس المال الذي ترجمه قيمة الواردات التي سجلت تزايد مستمر في جانب السلع والخدمات على طول الفترة 2009-2001 ، حيث أنها انتقلت من 930.7 مليار دج سنة 2001 لتبلغ 3583.8 مليار دج سنة 2009 أي أنها ارتفعت حوالي أربعة أضعاف و تشكل قيمة السلع منها 80.62 % كنتيجة لارتفاع الطلب الاستهلاكي للمواطن ، أما الصادرات فلم تعرف تغيير كبير حيث بلغت 3524.4 مليار دج سنة 2009 والتي تتركز بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات التي تشكل أكثر من 90 % من إجمالي الصادرات ما يعكس هشاشة الاقتصاد الجزائري المرهون بأسعار النفط و عجز الدولة على تنويعه .

ج. تطور إجمالي الواردات والصادرات في الجزائر خلال الفترة 2009-2001.

الجدول 06 : تطور إجمالي الواردات والصادرات في الجزائر خلال الفترة (2009-2001) الوحدة : مليار دج

المؤشرات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات المحروقات	1550.9	1605.8	2009	2462.9	3569.6	4149.7	4408.2	5298	3524.4
	1429	1441.9	1805.1	2286.3	3355	3895.7	4121.8	4970	3270.2
	46	60.6	50	48.2	66.6	72.3	92.3	109	31.4
	75.9	103.3	108.9	128.4	148	181.7	188.1	219	222.8
الواردات	930.7	1159.2	1254	1577.1	1820.4	1863.5	2326.1	3170.8	3583.8
السلع	791.5	1001	1097	1357.2	1553.1	1588.9	1945	2605.1	2889.3
الخدمات	139.2	158.2	156.8	219.9	267.4	274.6	381.1	565.7	694.5

Source : ONS ,L'Algérie en quelques chiffres, Resultat 2007-2009 , N 40, Edition 2009-2010 .

1.2. أثر برنامج التنمية الخماسي 2014-2010 على النمو الاقتصادي في الجزائر.

لقد باشرت الحكومة الجزائرية برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 كوسيلة لدعم النمو الاقتصادي وتحسين ظروف المعيشة مواصلة استخدامها أوجه الإنفاق المختلفة ولتقييم مدى فعالية هذه السياسة المتبعة و تتبع أثارها لابد من تحليل معدلات النمو الاقتصادي المحققة و أبرز القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في أدائه و التعرض لبعض المؤشرات الاقتصادية.

أ. تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)

الجدول 07 : تطور معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2010-2014 .

الوحدة: %

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج الداخلي الخام	3.6	2.8	3.3	2.8	3.8
معدل نمو قطاع المحروقات	-2.2	-3.3	-3.4	-5.5	0.6-
معدل نمو قطاعات خارج المحروقات	6.3	6.1	7.1	7.1	5.6
الصناعة خارج المحروقات	3.4	3.9	5.1	4.1	3.9
البناء والأشغال العمومية	8.9	5.2	8.2	6.6	6.8
الخدمات خارج الإدارات العامة	7.3	7.1	6.4	7.8	8.0
خدمات الإدارة العامة	5.7	5.4	4.2	4	4.4
الفلاحة	4.9	11.6	7.2	8.8	2.5

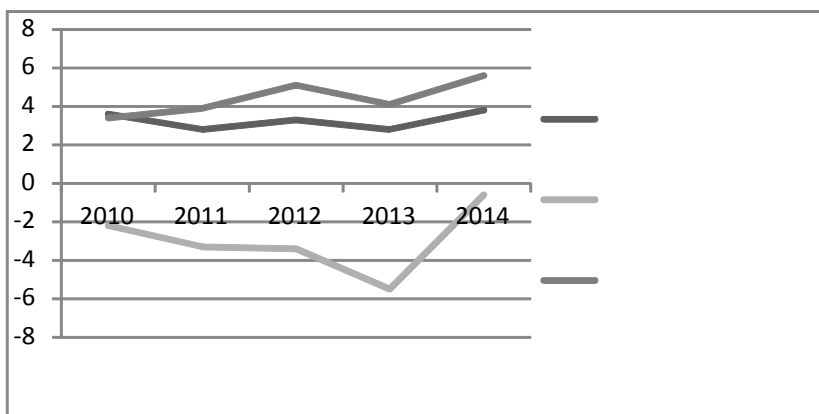
Source : - Banque d'Algérie , op-cit , p 159 .

- Banque d'Algérie , rapport annuel de la banque d'Algérie , 2014 , p 151.

لقد شهد معدل نمو الناتج الداخلي الخام تحسن بداية 2010 حيث أنه انتقل من 1.6 % سنة 2009 إلى معدل نمو 3.6 % سنة 2010 ليبقى على هذه الوتيرة إلى غاية سنة 2014 ، حيث

يبقى تأثير نمو قطاع المحروقات واضحا جدا على معدل النمو العام الذي عرف انخفاض بفعل تراجع أسعار النفط ليعرف تحسن سنة 2014 بمعدل نمو 0.6- % في حين يبقى معدل النمو خارج قطاع المحروقات متمسكا بنفس المستوى الذي سجله خلال الفترة السابقة .

الشكل 04: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 2010-2014 الوحدة: %



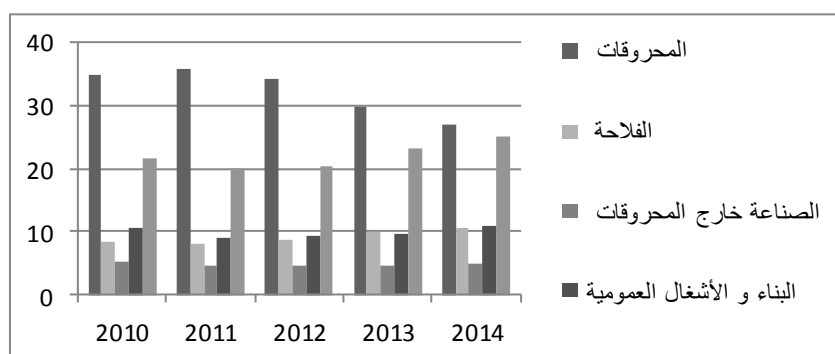
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق .

في المقابل يبقى قطاع البناء و الأشغال العمومية و قطاع الخدمات يشكلان أكبر مساهمة حيث كانت مساهمة قطاع خدمات الإدارة العامة ب 25.2 % من PIB سنة 2014 و قطاع الأشغال العمومية ب 10.8 % من PIB حيث يرتبط انتعاش هذين القطاعين بحجم إنفاق الدولة الذي كان سبب وراء تحسن معدلات نمو القطاعين ، في حين تظهر سيطرة قطاع المحروقات دون منازع بنسبة تتراوح بين 27 % إلى 35 % من PIB بالرغم من التراجع الذي عرفه هذا القطاع .

بينما يبقى أداء قطاع الصناعة ضعيف رغم الجهود المبذولة حيث يساهم القطاع بنسبة تقارب 5% فقط وهي نسبة بعيدة عن الأهداف المسيطرة نهيك عن قطاع الفلاحة الذي لا يزال يعرف تذبذبات حيث تأثير هذا القطاع ضعيف على معدل النمو الاقتصادي تتراوح

مساهمة بين 8 % إلى 10 % من PIB برغم من المبالغ الضخمة التي وجهت للقطاع في سبيل تطوير القطاع كون أن انتاجية هذا القطاع تتأثر بالتقلبات المناخية وحجم المغيائية .

الشكل 05 : مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة 2010-2014 . (الوحدة: %)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات المرجع السابق، ص 150.

ب. تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2014-2010

أما في جانب العمالة فلقد سجل حجم العمالة المشغلة نمو فترة البرنامج الخماسي 2010-2014 ، حيث انتقل من 9472 عامل سنة 2009 إلى 10239 عامل سنة 2014 موزعة بين مختلف القطاعات الاقتصادية حيث شمل هذا النمو قطاع البناء والأشغال العمومية إلى جانب قطاع الخدمات كنتيجة للنشاط الذي شهده كل من القطاعين والذي يرتبط بحجم الإنفاق الحكومي حيث استحوذا على الجانب الأهم من العمالة ، في حين شهد قطاع الفلاحة و الصناعة تراجع ضئيل بحيث لا يظهر تأثير البرنامج الخماسي على القطاعين من حيث جانب العمالة المشغلة ما يعكس ضعف إنتاجية القطاعين، وقد

عرفت معدلات البطالة تحسن تراوحت بين 9.8% إلى 11% كنتيجة للسياسة الانفاقية التوسعية التي انتهجتها الجزائر التي ساهمت بالدرجة الأولى في امتصاص البطالة .

الجدول 09 : تطور معدلات البطالة و التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2010-2014).

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
حجم العمالة المشغلة	9736	9599	10170	10788	10239
الفلاحة	1136	1034	912	1141	899
الصناعة	1337	1367	1335	1407	1290
البناء والأشغال العمومية	1886	1595	1636	1791	1826
النقل والاتصالات التجارة والخدمات	5377	5603	6260	6449	6224
حجم العمالة النشطة	10812	10661	11423	11964	11453
معدل البطالة	10.0	10.0	11.0	9.8	10.6

المصدر: المرجع السابق ، ص 154.

ج. تطور اجمالي الواردات والصادرات في الجزائر خلال الفترة 2010-2014.

وقد ساهم البرنامج الخماسي في زيادة الطلب الكلي الذي لم يقابله استجابة من طرف الجهاز الإنتاجي المحلي الذي أصبح يشكل عائق أما السياسة التنموية التي اتجهتها الجزائر في الفترة الأخيرة ، حيث تم اللجوء إلى الواردات من مواد استهلاكية ومنتجات نصف مصنعة و تجهيزات صناعية التي كونت الجزء الأكبر من الواردات بهدف تغطية الطلب المتزايد عليها ما ساهم في زيادة حجم الواردات التي عرفت تزايد مستمر وسريع خلال الفترة من 2010-2014 و التي بلغت سنة 2014 قيمة 59670 مليون دولار، في حين عرف حجم الصادرات نمو خلال الفترة 2010-2012 لتراجع بعدها سنة 2013 و 2014 بسبب التراجع في حجم الصادرات الطاقوية، التي تعتبر المكون الرئيسي لصادرات الجزائر والتي تشكل أكثر من 97 % من صادرات الجزائر بينما تساهم المنتجات المحلية من تجهيزات و سلع استهلاكية و مواد نصف مصنعة

بنسبة لا تزيد عن 3 % من إجمالي الصادرات التي بلغت سنة 2014 قيمة 59996 مليون دولار أوروبي .

الجدول 10 : تطور حجم الواردات و الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2010-2014) .

الوحدة : مليون دولار

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
الواردات	38885	46927	51569	54984	59670
مواد غذائية	5696	9261	8483	9013	10550
مواد أولية	1325	1676	1729	1732	1812
منتجات نصف مصنعة	9494	10047	9994	10642	12301
تجهيزات صناعية	14690	15091	12793	15233	18115
سلع استهلاكية	5629	6890	9400	10539	9894
أخرى	1219	3444	8651	7302	6347
الصادرات	57091	72888	71736	64713	59996
الطاقة	56121	71661	70584	63663	58362
أخرى	970	1227	1152	1050	1634

المصدر: المرجع السابق ، ص 166.

خاتمة :

إن إتباع الدولة لسياسة إنفاقية توسعية سيؤثر ايجابيا على نمو الناتج المحلي فانطلاقا من التحليل الكييزي فإن الإنفاق العام يمثل جزء من الطلب الكلي و بالتالي فإن أي زيادة في حجم الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي و التي يصحبها زيادة مضاعفة في الدخل وفقا لنظرية مضاعف الإنفاق العام.

من خلال تحليل أثر برنامج دعم النمو الاقتصادي 2001-2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 و البرنامج الخماسي 2010-2014 تم التوصل إلى مجموعة من النتائج :

1- تطور نمو النفقات العمومية بالجزائر الأمر الذي يترجمه اتجاه الجزائر إلى سياسة اتفاقية توسعية ذات طابع كيزي من خلال تبني الجزائر لبرامج إنفاق ضخمة تهدف إلى إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني ابتداء من سنة 2001 .

2- تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات و الذي أضحى أكثر قطاع موجه للاقتصاد باعتبار الجباية البترولية المصدر الأول لتمويل الإنفاق العام و التي تساهم بأكثر من 60% من حجم الإنفاق العام ، الأمر الذي يعكس ضعف الاقتصاد الوطني تجاه الصدمات الخارجية .

3- ساهمت برامج الإنفاق العام 2001-2014 في إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني و تحسين معدلات النمو مقارنة بالفترة السابقة 1995-2000 و التي اقتصر على قطاع البناء و الأشغال العمومية إلى جانب قطاع الخدمات نتيجة لضخامة البرامج الموجهة للقطاعين الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة التشغيل بالقطاعين و الذي ساهم في تحسين معدلات البطالة في حين شهدت القطاعات المنتجة على رأسها القطاع الصناعي معدلات نمو جد متواضعة بالرغم من جهود الدولة في دعم القطاع.

- 4- صاحب زيادة الإنفاق العام زيادة في حجم الواردات على طول الفترة من 2001-2014 الأمر الذي يفسره عجز الجهاز الإنتاجي المحلي في استيعاب الطلب المتزايد الناجم عن زيادة الإنفاق ، خاصة الطلب الاستهلاكي الذي عرف توسع كبير بسبب تزايد حجم الدخول ، وبالتالي تم اللجوء إلى الواردات بهدف تغطية هذا الطلب المتزايد ما يسمح لنا باستنتاج أن السياسة المالية الكثرية لا تتحقق في ساحة الاقتصاد الوطني بسبب غياب جهاز إنتاجي ذو كفاءة يسمح بامتصاص الطلب المتزايد و يمنع تسرب المال العام .
- 5- يبقى أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر ضعيف مقارنة بحجم الموارد المالية الموظفة ، وذلك بسبب عجز الاقتصاد الوطني في معالجة الاختلال بين العرض و الطلب ، ما أدى إلى استخدام الواردات لخلق التوازن بين جانب العرض و الطلب إلا أن هذا ساهم في تقليل من فعالية الإنفاق العام من خلال انخفاض مضاعف الإنفاق العام .
- 6- أدت سياسة الإنعاش الاقتصادي التي انتهجتها الدولة ، إلى تقليص معدلات البطالة حيث بلغت نسبة التشغيل عام 2009 نسبة 89.83%، و يظهر ذلك جليا من نتائج البرنامج الخماسي حيث قفز حجم العمالة المشغلة من 9472 عامل سنة 2009 إلى 10239 عامل عام 2014 لكل القطاعات ما يدل على أن سياسية الإنفاق التوسعية كانت مجدية في امتصاص معدلات البطالة ، لكن مستقبل أسعار البترول الذي يتسم بحالة عدم اليقين و هشاشة الاقتصاد الجزائري تبقى من الأسباب التي تقف أما استمرار إنتاجية تلك البرامج.

قائمة المراجع :

- 1- بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف ،دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان 2014/2015.
- 2- وليد عبد الحميد عايب ، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية ، مكتبة حسن العصرية ، بيروت لبنان ، 2010.
- 3- الديوان الوطني للإحصائيات .
- 4- Banque D'Algérie, Rapport annuel de la banque d'Algérie 2005,
- 5- Banque D'Algérie, Rapport annuel de la banque d'Algérie 2008
- 6- Banque D'Algérie ,Rapport annuel de la banque d'Algérie 2013
- 7- Banque d'Algérie , rapport annuel de la banque d'Algérie , 2014
- 8- ONS ,L'Algérie en quelques chiffres, Resultat 2007-2009 , N 40, Edition 2009-2010
- 9- world Bank, Alegria —public expenditure review : assuring high quality public investment ,Report no 36270 , 2007, p 24 documents.worldbank.org/curated/en/.../report/36270 .